



الموجز التنفيذي

مفهوم الرجولة

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال
والمساواة بين الجنسين – الأردن

مفهوم الرجولة

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الأردن

IMAGES Jordan هو بحث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تم إجراؤه بالشراكة مع مركز الجامعة الأردنية للدراسات الاستراتيجية (CSS) ومركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين (IRCKHF) و Equimundo.

يتكون IMAGES Jordan من مكون كمي تم إجراؤه بواسطة CSS ودراسة نوعية قام بها IRCKHF. تمت كتابة تقرير البحث النهائي الموحد بالاشتراك بين CSS و IRCKHF. قدمت Equimundo المساعدة التقنية لكل من شركاء البحث وكتبت أيضًا الملخص التنفيذي.

تم تطوير IMAGES Jordan في إطار البرنامج الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "الرجال والنساء من أجل المساواة بين الجنسين"، بتمويل من السويد، بتمويل إضافي من حكومة المملكة المتحدة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية:

« قيام النساء بقيادة أنظمة الحوكمة، والمشاركة فيها، والاستفادة منها على قدم المساواة؛

« تمتّع النساء بتأمين الدخل، والعمل اللائق، والاستقلال الاقتصادي؛

« تمتّع كل النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف؛

« إسهام النساء والفتيات، وتأثيرهن بشكل أكبر، في بناء السلام والصمود المُستدامين، والاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات ومن العمل الإنساني.

كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة وجميع المداولت والاتفاقيات المرتبطة بخطة عام 2030 في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيزهم. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة وخطوة نحو عالمٍ أكثر شمولاً. لمزيد المعلومات: <https://arabstates.unwomen.org/ar>

المحتويات

iv

شكر وتقدير

1	ما دواعي إجراء دراسة عن الرجولة والمساواة بين الجنسين في الأردن؟
3	من أدرج في هذا البحث وكيف أُجري؟
4	ما النتائج الرئيسية؟
4	أولاً. المواقف تجاه النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والرجولة
7	ثانياً. الدور القيادي للمرأة
8	ثالثاً. المساواة بين الجنسين والقانون
9	رابعاً. الطفولة والمراهقة
12	خامساً. ديناميكيات المساواة بين الجنسين في الأسر
14	سادساً. العنف ضد النساء
17	سابعاً. الصحة ونوعية الحياة
19	ما الذي يمكن عمله؟

شكر وتقدير

فريق التنسيق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة:

نيكولاس بورنيات، الممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن
رودريغو مونتيرو كانو، مدير البرنامج الإقليمي، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
هزار عصفورة، منسقة مشروع وطني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن

فريق مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (CSS):

د. زيد عيادات، مدير المشروع
د. مريم أبو سمرة، خبيرة في النوع الاجتماعي
د. وليد الخطيب، مدير العمل الميداني
نهى معنينو، منسقة مشروع
براءه صالح الحياصات، مساعد باحث
نور داود عيش، باحث مساعد
عائشة صلاح عبد الرزاق برهوم، متدربة
د. سارة عبابنة، سماح إبراهيم الغريدة، مراجعان مكثبان
أحمد سعد الدين وإسلام بشايرة، باحثان ميدانيان
بنيامين توماس مورغان، منقح

فريق مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك الحسين (IRCKHF):

د. عايدة السعيد، المديرية السابقة لمركز المعلومات والبحوث

هلا أبو طالب، رئيسة قسم البحوث

دعاء العجارمة، رئيسة قسم البحوث السابقة

جود سجدي، رئيسة قسم البحوث السابقة

فريق البحث الميداني: ميسرة الدماغ، وفاء ابداح، نبال عوض، روان ربيحات، ماجد أبو عزام، هلا أبو طالب

فريق Equimundo:

بريان هيلمان، باحث أول

جيوفانا لاورو، نائب رئيس البرامج والأبحاث

تافيشي جوبتا، مدير البحث والتقييم والتعلم

ديبولينا راكشيت، مسؤولة بيانات وبحوث

غارني باركر، الرئيس والمدير التنفيذي

ساهم أيضًا الأشخاص التالية أسماؤهم في تطوير IMAGES Jordan:

إيزادورا دي مورا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ولمونيا فوكيدو (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وشيرين الفقي (باحثة أولى سابقة في بروموندو، تسمى الآن إيكيموندو).

ما دواعي إجراء دراسة عن الرجولة والمساواة بين الجنسين في الأردن؟

تهدف المملكة الأردنية رسمياً، بوصفها إحدى البلدان الموقعة على عدة اتفاقيات دولية أساسية لحقوق المرأة، إلى أن تكون بلداً تُكفل فيه المساواة في الحقوق للجميع، بغض النظر عن نوع الجنس. وعلى الرغم من ذلك، كان التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ليس كالمأمول. من المؤكد أن الأردن قد اتخذ في السنوات الأخيرة خطوات تشريعية لضمان حقوق المرأة. ولكن التغييرات على مستوى السياسات لن تحدث أبداً تغييراً تحويلياً بمفردها. بالأحرى، يجب على المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والدينية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والقوانين والسياسات والإستراتيجيات أن تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات من أجل تحقيق مستقبل متكافئ تماماً بين الجنسين في الأردن.

ومن الخطوات الأولى البالغة في الأهمية لإجراء هذه التغييرات المتعددة الأوجه تحسين فهم المعتقدات والممارسات الحالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لدى الأردنيين من الرجال والنساء (وكذلك اللاجئين السوريين والفلسطينيين، من الذكور والإناث، الذين يعيشون في الأردن) بطريقة دقيقة. وهذا هو الهدف الرئيسي من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الأردن التي أجراها مؤخراً مركز المعلومات والبحوث بمؤسسة الملك حسين ومركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية بدعم من إكويوندو (بروموندو-الولايات المتحدة سابقاً) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكما يشير اسم الدراسة، ينبثق البحث من رؤى ثاقبة مفادها أن الرجال لهم دور مهم في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين في الأردن. فالرجال، بكل تنوعهم، يمكن أن يكونوا حلفاء وشركاء أقوىاء في السعي لتحقيق المساواة، حتى وإن كان عليهم أيضاً أن يتحملوا المسؤولية عن دورهم في دعم التمييز القائم على نوع الجنس والاستفادة من عالم أبوي. ومع ذلك، نادراً ما يخضع الرجال لدراسة استقصائية على مستوى دقيق وتمثيلي على الصعيد الوطني لفهم مواقفهم وممارساتهم الحالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتسعى الدراسة، من خلال إجراء مثل هذا الاستقصاء مع الرجال إلى جانب النساء، إلى جانب إجراء العديد من المناقشات الجماعية المركزة والمقابلات المتعمقة أيضاً، إلى تحديد نقطة انطلاق لإجراء حوارات متجددة بشأن السياسات والبرامج والأنشطة لمعالجة جوانب الرجولة الضارة، وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الأردن.

وتعد هذه الدراسة إحدى مطبوعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تستند إلى مشروع الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين العالمي، الذي يهدف إلى بناء فهم أفضل لممارسات الرجال والنساء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تعتبر هذه الدراسة، التي أعدها في الأصل إيكويموندو (بروموندو-الولايات المتحدة سابقاً، بالاشتراك مع معهد بروموندو) والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، واحدة من أكثر الدراسات شمولاً على الإطلاق في البحث في الممارسات والمواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للرجال والنساء. وباستخدام مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من القياسات، تتحرى استبيانات هذه الدراسة الاستقصائية العنف ضد النساء، والممارسات الصحية والمتعلقة بالصحة، وتقسيم العمل داخل المنزل، ومشاركة الرجال في الرعاية وأداء دورهم كآباء، ومواقف الرجال والنساء تجاه النوع الاجتماعي والسياسات المتصلة بالنوع الاجتماعي، وبلغات الرجال عن السلوك الإجرامي ونوعية الحياة.

من أدرج في هذا البحث وكيف تم اجراءه؟

باستخدام التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015 إطاراً لأخذ العينات، تم اختيار 2400 أسرة للمشاركة في استقصاء الأسر، باستخدام المعاينة الطبقيّة العنقودية للمشاركين من المواطنين الأردنيين فقط. واختيرت أيضاً 512 أسرة إضافية من اللاجئين السوريين. واستخدم تصميم المعاينة أساليب الاحتمال المتناسب مع الحجم (PPS) لتوفير تقديرات استقصائية سليمة وموثوقة على مستوى جميع أنحاء الأردن. وشمل ذلك المناطق الريفية والحضرية، وجميع المحافظات الاثنتي عشرة ومجتمعات الأقليات المتركزة في مناطق جغرافية محددة. وصممت العينة أيضاً لضمان وجود تقديرات موثوقة على المستويات الإقليمية (الشمال والوسط والجنوب). وجمّعت المحافظات في ثلاث مناطق: الشمال (الذي يغطي إربد وجرش وعجلون)، والوسط (يغطي عمان والبلقاء ومأدبا والزرقاء)، والجنوب (يغطي العقبة والكرك ومعان والطفيلة). وأسفر هذا النهج عن عينة وطنية من 1200 رجل أردني، و 1200 امرأة أردنية، و 256 رجلاً سورياً، و 256 امرأة سورية تتراوح أعمارهم من 18 إلى 59 عاماً. وتعد الأعمار ومستوى التعليم والوضع الوظيفي والموقع الحضري/الريفي بين هذه العينات تقريباً وثيقاً لنفس الخصائص على المستوى الوطني.

وجرت عملية جمع البيانات النوعية قبل العمل الميداني الكمي وبعده، مما أتاح لمجموعات النقاش المركز والمقابلات اللاحقة زيادة التعمق في نتائج الاستقصاءات الناشئة. واختير المشاركون في مجموعات دقيقة للغاية، استناداً إلى السن والجنس والهوية الوطنية والإعاقة، للخروج بعينة نهائية قوامها 110 مشاركاً موزعين على 12 مناقشة جماعية مركزة 17 مقابلة متعمقة.

وتأكد فريق البحث من اتباع جميع الاعتبارات الأخلاقية التي تسترشد بها عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها إلى أعلى درجة، بما في ذلك الحصول على موافقة مستنيرة قبل البدء في أي جمع للبيانات، وضمان تسجيل جميع البيانات وتخزينها بشكل سري وعدم إمكانية ربط أي نتائج بالمشاركين، وقدمت الجامعة الأردنية موافقة أخلاقية من مجلس المراجعات المؤسسية بها. ولما كانت الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في الأردن قد أجريت أثناء جائحة كورونا، فقد أصدر فريق مركز الدراسات الاستراتيجية تعليمات إلى المستقصين بشأن بروتوكولات جائحة كورونا والتدابير الصحية فيما يتعلق بعملية جمع البيانات. ومراعاة للطبيعة الحساسة لأسئلة الدراسة الاستقصائية، ووفقاً لإجراءات ولوائح الدراسات، أجرت مندوبات تعداد المقابلات مع الإناث المجيبات، ومندوبو تعداد ذكور مع المشاركين من الذكور.

ما النتائج الرئيسية؟

أولاً. المواقف تجاه النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والرجولة

لا تزال المعتقدات النمطية قائمة داخل المجتمع الأردني، لا سيما فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات والحريات الأساسية الخاصة بالجنسين. ولهذه المعتقدات آثار واقعية تتعلق بالتعليم والعمل والحياة المستقلة والعديد من مجالات الحياة الأخرى. ويعتقد الرجال إلى حد كبير آراء غير منصفة بين الجنسين بشأن أدوار الأسرة، وتؤكد الغالبية العظمى (87% من الرجال مقابل 52% من النساء) أن أهم وظيفة للمرأة هي رعاية المنزل وطهي الطعام للأسرة. وهناك نسبة 73% أخرى من الرجال (مقارنة بنسبة 40% فقط من النساء) يتفقون على أن الرجل ينبغي أن يكون له القول النهائي في القرارات الأسرية. وفي حين تشاطر النساء الرجال نفس المواقف بوجه عام فيما يتعلق بأدوار الجنسين، تحمل النساء الأكثر تعليماً أفكاراً أكثر تقدماً حول معظم القضايا. ويتفق 44% من المجيبين الذكور على أنه «إذا كانت الموارد شحيحة، فمن المهم تعليم الأبناء أكثر من البنات». وفضلاً عن ذلك، فإن نصف المجيبين الذكور فقط يقبلون بأن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس الحقوق التي يتمتع بها زوجها في العمل خارج المنزل. ويشير كل هذا إلى واقع تعد الآراء الشائعة فيه بعيدة عن المساواة الحقيقية.

وفي الوقت نفسه، هناك اتفاق واضح بين الرجال والنساء على أن المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعد في الأردن وأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيزها. وتظهر البيانات الإحصائية للمجتمع السوري في الأردن توافقاً أكبر مع هذه الفكرة، لاسيما بين النساء. وعلى الرغم من الموافقة على أن المساواة لم تتحقق بعد، يعتقد أكثر من ثلث المجيبين، في رأي متناقض، أن ضمان المزيد من الحقوق للمرأة يعني خسارة الرجال. ويشير هذا إلى أن قطاعاً كبيراً من المجتمع الأردني يرى أن حقوق المرأة تشكل تهديداً لحقوق الرجل. وبالمثل، يعتقد ما يقرب من نصف إجمالي العينة أن المساواة بين الجنسين ليست جزءاً من الثقافة الأردنية. وليس من المستغرب من أن أكثر المتفقين مع هاتين العبارتين هم المجيبون من الرجال. ومع ذلك، ومما يعطي بصيصاً من الأمل، دعم عدد كبير (71%) من العينة السماح للرجال والنساء بالوصول على قدم المساواة إلى جميع أنواع العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد 86% من الرجال و 95% من النساء على ضرورة مطالبة أرباب العمل بتقديم مزايا تأمينية متساوية للرجال والنساء. ويتفق نحو 87% من الرجال و 71% من النساء على أنه ينبغي السماح للرجال بالحصول على مزايا الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية لزوجاتهم المتوفيات.

يظهر البحث النوعي أن أدوار الجنسين تملي أن يتحمل الذكور المسؤولية المالية الوحيدة في الأسرة. وتكشف المناقشات الجماعية المركزة أن فكرة «الأم ربة المنزل» مقبولة تماماً، في حين أن فكرة «الأب رب المنزل» لا تزال غير معتادة. ويقر المشاركون بأن الكثير من الرجال فقدوا وظائفهم بسبب جائحة كورونا، لكن بالنسبة لهم يجب أن يجد الرجل دائماً وسائل للعودة إلى العمل. ولا ينبغي للزوجة أن تكون العائل الوحيد، وإذا كانت تجني المال فهو مالها، في حين أن مال الزوج للأسرة.

”أنا متأكد من أن الوالدين في مجتمعنا الأردني لن يشعرا بالرضا إذا بقي ابنهما في المنزل بينما تعمل زوجته. سيعدونه فاشلاً. هكذا ينظر الناس إلى الوضع، ولا يفهم الناس أنني لا أستطيع العثور على وظيفة وأن الوظيفة مؤقتة“.

- رجل أردني في إحدى المناقشات الجماعية المركزة للرجال في الفئة العمرية 36-65

الجدول 1. النسبة المئوية للمجيبين الذين يتفقون مع عبارات مختارة عن أدوار الجنسين واتخاذ القرارات والعنف وتصورات الرجولة والأُنوثة، 2022

رجال	نساء	
المواقف تجاه أدوار الجنسين واتخاذ القرارات		
87%	52%	يتمثل أهم دور للمرأة في الاعتناء بالمنزل وطهي الطعام للأسرة.
73%	40%	يجب أن يكون للرجل الكلمة الأخيرة عن القرارات في المنزل.
65%	56%	يجب أن يكون تغيير الحفاضات، وتحميم الأطفال، وإطعام الأطفال مسؤولية الأم.
50%	84%	ينبغي أن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس الحقوق التي يتمتع بها زوجها في العمل خارج المنزل.
المواقف تجاه العنف		
26%	19%	هناك أوقات تستحق فيها المرأة أن تتعرض للضرب.
28%	28%	ينبغي للمرأة أن تتسامح مع العنف للحفاظ على تماسك الأسرة.
82%	54%	الفتاة أو المرأة عادة ما تستحق العقوبة من أسرتها لحماية شرفهما.
التصورات بشأن الرجولة والأُنوثة		
15%	11%	لكي تكون رجلاً يجب أن تكون خشناً.
44%	21%	إذا كانت الموارد شحيحة، فمن الأهم تعليم الفتيان عن الفتيات.
74%	53%	من واجب الرجل ممارسة الولاية على قريباته الإناث.

رجال	نساء	
المواقف تجاه أدوار الجنسين واتخاذ القرارات		
87%	67%	الصبية مسؤولون عن سلوك أخواتهم، حتى وإن كانوا أصغر سناً منهم.
16%	34%	ينبغي أن يكون للنساء غير المتزوجات نفس الحق في العيش بمفردهن مثل الرجال غير المتزوجين.
المواقف تجاه العلاقات والإنجاب		
48%	59%	لتفادي الحمل، ينبغي للنساء استخدام وسائل منع الحمل بدلاً من استخدام الرجال الواقي الذكري.
77%	66%	إذا كان الرجل لا يريد ممارسة الجنس، فهذا أمر طبيعي ولا يقلل من رجولته.

تبدو المواقف التقييدية للمساواة بين الجنسين في الأردن، كما هو الحال في أي مكان آخر، مقاومة للتغيير، مع عدم وجود تباين كبير في المواقف بين الفئات العمرية. وخلافاً لئدي توقع بأن يكون لدى الجيل الأصغر سناً بالضرورة آراء أكثر مرونة أو أقل تقليدية بشأن أدوار الجنسين، تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية في الواقع إلى أنه لا يوجد فرق إحصائي بين الفئات العمرية فيما يتعلق بالاتفاق أو الاختلاف مع العبارة الواردة في الجدول أعلاه. وهذا ينطبق على الرجال والنساء على حد سواء. وتظهر نتيجة كهذه أنه حتى في خضم المكاسب التي حققتها الحركة النسائية والتغيرات الاجتماعية الكبرى، يبدو أن هناك رد فعل قوياً بما فيه الكفاية ضد المساواة بين الجنسين، حيث لا يزال العديد من الشباب يعتنقون أفكاراً تقييدية بشأن أدوار الجنسين.

ثانياً. الدور القيادي للمرأة

لا يزال تمثيل المرأة الأردنية على المستوى الوطني وفي المجالس المحلية والمؤسسات الأخرى محدوداً. تقدم نتائج هذه الدراسة رؤى ثاقبة مهمة حول المواقف التي تشكل هذا الواقع. حيث يتفق ما لا يقل عن 67% من الرجال و 52% من النساء على أن "المرأة ليست قوية بما فيه الكفاية لخوض السياسة" - وهو موقف تقييدي تمييزي. لكن في الوقت نفسه، يبدو الكثيرون على وعي بالعوائق السياسية والاجتماعية والمعايير المزدوجة التي تواجهها النساء في الساحة السياسية: حيث يتفق 77% من النساء و 62% من الرجال على أنه "يتعين على النساء أن يفعلن ما هو أكثر من الرجال لإثبات أنفسهن". وعندما سئل المجيبون سلسلة من الأسئلة عن الخصائص المهمة للقادة السياسيين الأردنيين، كانوا مترددين إلى حد ما في طرح فروق تمييزية صارخة بين الرجال والنساء، وزعموا في كثير من الأحيان أن كلا الجنسين يمكن أن يظهرها هذه المجموعة من الخصائص. ومع ذلك، ظهرت اختلافات هامة، منها أن 70% من الرجال يعتقدون أن الرجال أفضل في اتخاذ القرارات الصعبة من النساء.

رغم ذلك، يبدو أن العديد من الأردنيين معارضون لانتخاب امرأة لشغل مناصب عليا ويتفقون على ضرورة أن تقوم النساء بالمزيد لإثبات أنفسهن في الحياة السياسية. ويتفق نحو ثلثي الرجال مع فكرة أن النساء غير مهتمات بشغل مناصب أعلى، ولسن قويات بما يكفي لشغل مناصب تتعلق بالسياسات أو اتخاذ القرارات، أو ليس لديهن الخبرة المطلوبة أو الدرتباطات السياسية اللازمة للترشح لمناصب رفيعة. وكانت النساء المحجبات أكثر وعياً من الرجال بالتحديات التي تواجهها المرأة في الحياة السياسية. وترتفع مستويات الوعي لكل من الرجال والنساء بهذه التحديات مع العمر والخبرة الحياتية.

تؤكد الإجابات النوعية على السقف الزجاجي الذي يحد من النهوض بالمرأة في مجال القيادة. تبرز النتائج أيضاً أن المجتمع والثقافة يؤديان دوراً رئيسياً في تقوية الاختلافات بين الرجال والنساء، حيث تؤدي القيم التي تدرسها الأسرة، وفي المدرسة، أو ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية إلى إدامة المعتقدات السلبية أو التمييزية. والتي تبدأ بمفاهيم بسيطة - مثل الإشارة ضمناً إلى أن النساء لا يصلحن للقيادة أو السفر بمفردهن - وتتصاعد إلى معتقدات أكبر تتعلق بأدوار الجنسين وكيفية تأثيرها على مناصب المرأة وتحديدها لها في الحياتين العامة والخاصة.

"بالنسبة للنساء، إنه قمع. يرغبن في أن يكن مستقلات لكنهن يشعرن أنه لا يسمح لهن بعمل أي شيء".

- امرأة أردنية تبلغ من العمر 25 عاماً، مشاركة في إحدى المقابلات المتعمقة

ثالثاً. المساواة بين الجنسين والقانون

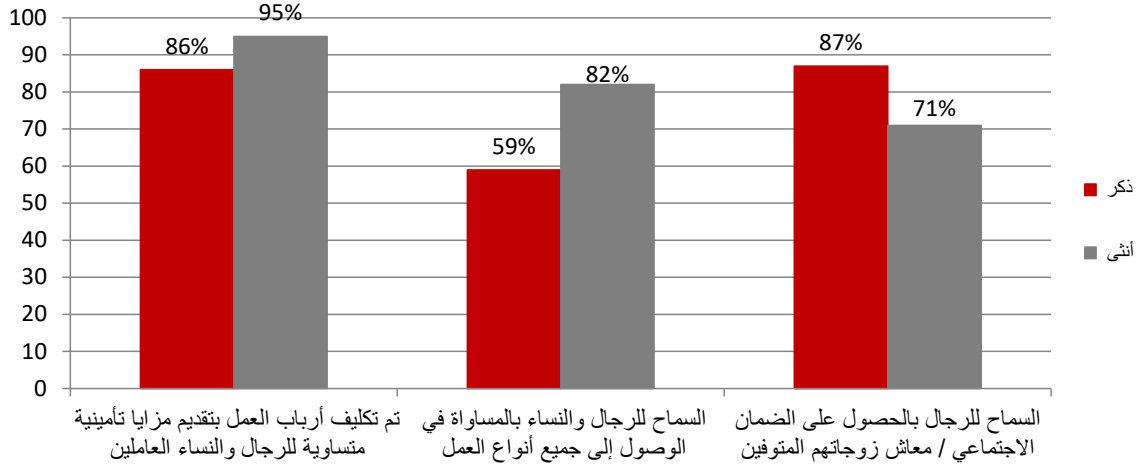
تعد الولاية القانونية على الأطفال مجالاً مهماً من مجالات التمييز المستمر بين الجنسين في القانون، ولكن أغلبية الرجال الأردنيين (87%) والنساء (94%) أعربوا في الدراسة عن تأييدهم لحقوق الولاية المتساوية للأمهات والآباء. في الوقت الحاضر، يمكن منح الآباء (أو من فوقهم، الأجداد) الحق الحصري في «الولاية»¹ ومعها سلطة اتخاذ القرارات الكاملة على تعليم الطفل، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والحق في السفر إلى الخارج والزواج. ولا يحظى هذا القانون بشعبية بين المجيبين. فضلاً عن ذلك، يؤيد 89% آخرون من الأردنيين و79% من السوريين فكرة وضع قانون «يحاسب الأولياء الذين يتسرب أطفالهم من المدارس قبل سن السادسة عشرة». ومن شأن هذا القانون أن يحقق نتائج هامة في مجال المساواة بين الجنسين، لأنه سيحمي الأطفال، ولا سيما الفتيات، من التسرب من المدارس في وقت مبكر من أجل الزواج. وتظهر النتائج أن هناك أيضاً العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب المبكر من التعليم، مثل ارتفاع تكلفة التعليم أو عدم اهتمام الآباء بتعليم أطفالهم لأنهم يفضلون أن يعملوا ويكسبوا لقمة العيش، لا سيما للفتيان، أو تزويج الفتيات ولو في سن مبكرة.

”لقد تسربت من المدرسة عندما كنت في الصف السابع لأنني لم أستطع فهم كل شيء وبسبب الوضع الاقتصادي السيئ لأسرتي. كنا أسرة كبيرة. لذلك طلب مني والدي الحصول على وظيفة لمساعدة أسرتنا.“

– رجل عراقي يبلغ من العمر 46 عاماً يعيش في الأردن، مشارك في مقابلة متعمقة

¹ تنص المادة 223 من قانون الأحوال الشخصية على أن الولي هو والد الطفل. ولا يمكن نزع الولاية – السلطة القانونية على الطفل – الممنوحة تلقائياً لوالد الطفل حتى إذا تصرف الأب بطريقة تنطوي على انتهاك لمصالح الطفل الفضلى.

الشكل 1. النسبة المئوية للرجال والنساء الموافقين أو الموافقين بشدة على عبارات مختارة عن تشريعات المرأة العاملة، 2022



هناك قانون أردني آخر لا يحظى بشعبية يمنح الآباء الأردنيين الحق في نقل جنسيتهم إلى أفراد الأسرة. غير أنه لا يسمح للمرأة الأردنية التي يكون أطفالها من آباء غير أردنيين بنقل جنسيتها إلى أطفالها. ومع ذلك، يرى 85% من الرجال و 93% من النساء في الدراسة أنه ينبغي السماح للمرأة بنقل الجنسية إلى أطفالها.

رابعاً. الطفولة والمراهقة

يشهد التمييز على أساس نوع الجنس بين الأطفال - حتى منذ الولادة - تغييراً في الأردن. فعلى الرغم من أن الدراسات السابقة أبرزت أن الفهم التمييزي القائم على نوع الجنس يهيمن على مواقف الوالدين تجاه أطفالهم، يبدو أن هناك تغييراً إيجابياً في الطرق التي ينظر بها إلى نوع الجنس وحقوق الأبناء والبنات. ولا يوافق ما لا يقل عن 86% من الرجال و 80% من النساء المجيبات على فكرة أن إنجاب الأبناء أكثر أهمية من إنجاب الفتيات. ولا توافق الأغلبية أيضاً على عبارة "إذا كانت الموارد شحيحة، فمن الأهم تعليم الفتيان عن الفتيات"، وإن كان الفارق صارخاً، لأن 84% من النساء لا يوافقن على هذه الفكرة في مقابل 55% فقط من الرجال. ويعكس المجيبون السوريون الاتجاهات العامة لنظرائهم الأردنيين، حيث يؤيد 62% من الرجال السوريين و 70% من النساء السوريات اتباع نهج أقل تمييزاً في تعليم الأطفال. غير أن العمل الميداني النوعي يظهر واقعاً مغايراً في مختلف مناطق المملكة. فمن واقع المناقشات الجماعية المركزة، وخاصة في المناطق الريفية والأكثر كثافة سكانية على مستوى البلاد، يظهر أن إنجاب الذكور لا يزال هوساً مستحوذاً على العديد من الأسر، ويشكل سبباً لإنهاء الزواج. ولا تزال الثقافة المجتمعية السائدة التي تفضل إنجاب الفتيان على الفتيات قائمة وبيبرها العديد من المجيبين، حيث يذكرون أنه لا يزال العديد من الرجال يفضلون إنجاب الفتيان، ويستمرون في السعي في أن تحمل زوجاتهم إلى أن يرزقوا بالصبي. وربما هجر الرجال أسرهم إذا لم ينجبوا ذكراً.

يبدأ عدم المساواة بين الجنسين في مرحلة مبكرة من حياة معظم الأطفال الأردنيين واللادجيين بمجرد وصولهم إلى الدنيا. ويقول المشاركون من الذكور والإناث على حد سواء إنهم خلال نشأتهم كانت تُولى لهم توقعات مختلفة تبعاً لنوع جنسهم. فعلى سبيل المثال، يتوقع من الإناث أن يرتدين ملابس «ملائمة» وأن يساعدن في الأعمال المنزلية أو رعاية الأطفال، في حين يتوقع من الذكور أن يتصرفوا «كما ينبغي» وأن يكسبوا المال في مرحلة ما.

تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين أن التقسيم غير المتوازن للمهام والمسؤوليات المنزلية ينتقل من جيل إلى آخر. ولا يتذكر غالبية المجيبين مشاركة آبائهم في الأعمال المنزلية أو غيرها من أنواع الأعمال المنزلية التي تعتبر تقليدياً جزءاً من واجبات المرأة (مثل إعداد الطعام وتنظيف المنزل وغسل الملابس). فالأعمال المنزلية خارج نطاق الأسرة، مثل شراء الطعام، عادة ما يعتني بها الرجال ويدركون عموماً أنها جزء من واجباتهم. والنساء المجيبات أكثر ميلاً إلى تأكيد أن آبائهم لم يساعدوا قط في الأعمال المنزلية أو ساعدوا بصورة نادرة جداً، وأن 73% منهن ذكرن عدم رؤيتهن قط لوالدهم أو أي رجل آخر ينظف المنزل، في مقابل 54% من عينة الذكور. وعلى الرغم من أن غالبية المشاركين من الذكور والإناث لا يتذكرون مشاركة آبائهم في الأعمال المنزلية، فإنهم يتذكرون رعاية الآباء ومودتهم للأطفال، ويفيد معظمهم بأن والدهم لعب معهم وقضى وقتاً معهم حتى وإن لم يساعدهم في العمل المدرسي. ويشير هذا إلى أن آباء الجيل السابق كانوا يعتبرون اللعب والاهتمام البدني من الجوانب المهمة للأبوة. ومع ذلك، فإن مجالات - مثل العمل المنزلي، والرعاية الروتينية، والتعليم، وغيرها - تبدو جميعاً مسؤولية الأم.

يؤكد التحليل النوعي أنه عندما يقوم الآباء بالأعمال المنزلية، يتكرر هذا النمط أيضاً من قبل الأبناء. يقول معظم المشاركين إنهم يتذكرون أن أمهاتهم وأفراد الأسرة من الإناث يقمن بأعمال منزلية وأن الآباء نادراً ما يشاركون. وحتى وإن لم يعوا الأمر في هذا الوقت المبكر، فقد أثر هذا على وجهات نظرهم وممارساتهم وأصبحت نمطاً متبعاً. ويتأثر بعض الأبناء عن طريق ربط أعمال منزلية معينة بالنساء أو الرجال فقط، ولكن بعد ذلك يغيرون عاداتهم لدى كبرهم واكتسابهم المزيد من الخبرات والتعرض.

”كان كل شيء ملقى على عاتق أمي، كل شيء. كل الطهي وغسل الصحون والتنظيف. وكان والدي يطبخ فقط إذا كانت أمي متعبة أو مريضة وعندما يفعل، فيلروعة، كم هو عظيم منه أن يفعل ذلك. فهو لم يفعل ذلك لكونه جزءاً منه؛ بل فعله فقط لأنها كانت مريضة. استغرق غسل الصحون وقتاً طويلاً معي لأنه مرتبط في ذهني بأنه وظيفة المرأة. وظللت أرفض غسل الصحون ولم يحل ذلك الأمر إلا عندما عشت بمفردي وأخبرتني زميلتي «أنا لست أمك، اغسل صحنك بنفسك».

- رجل أردني يبلغ من العمر 34 عاماً، مشارك في إحدى المقابلات
المتعمقة

من المحزن أن العنف بمختلف أشكاله في مرحلة الطفولة لا يزال يمثل مشكلة في الأردن. حيث أفاد 9% من المجيبين الذكور بأنهم تعرضوا لعنف بدني، مثل تعرضهم للضرب على يد والديهم، مقارنة بنسبة 3% من المجيبات. وهناك نسبة أكبر، تبلغ 26% من الرجال و4% من النساء، يقولون إنهم تعرضوا للضرب أو العقوبة البدنية في المدرسة على يد معلم. غير أن التحليل النوعي يشير إلى أن العنف في المنزل وتنمر الأقران في المدارس يتعرض له الأطفال الذين يعيشون في الأردن بصورة أكثر مما تظهره البيانات الإحصائية. ويشير عدد أكبر المجيبين الذكور إلى العنف البدني ضدهم في المنزل، مقارنة بالإناث، في حين تتحدث الإناث أكثر عن العنف أو التحكم الأخلاقي. ويقول معظمهم إنها طريقة لتربية الأطفال، وأن بعض الآباء والأمهات يفتقرون إلى الأدوات اللازمة للتربية السليمة، ولهذا السبب يلجؤون إلى العنف. وفي الوقت نفسه، يقول مجيبون آخرون إن معدلات العنف زادت في الآونة الأخيرة بسبب زيادة الضغوط المالية والاجتماعية على الآباء والأمهات. ويقول الكثيرون إن جائحة كورونا أدت إلى تفاقم العنف، نظراً للشدائد الاقتصادية والقيود المادية التي يزرع تحتها الناس.

”لقد تعرضت في مرة من المرات للعنف من قبل أخي. بدأ يكبر ويعتقد بأنه أصبح رجلاً، لكنني أوقفته. وتعرضت أيضاً للعنف النفسي من قبل والدي؛ كان يتحكم في قرارات حياتي. وعندما بدأت في اتخاذ قراراتي الخاصة أرادني أن أخرج من المنزل. لذا، تركت بيتنا، وتوقفنا عن التحدث لبعضنا البعض. وإلى الآن، أكتشف صدمات جديدة سببها لي عندما كنت طفلة.“

— امرأة أردنية تبلغ من العمر 26 عاماً، مشاركة في إحدى المقابلات المتعمقة

خامساً. ديناميكيات المساواة بين الجنسين في الأسر

تعكس البيوت التي يقيم فيها البالغون حالياً من المجيبين التقسيم القائم على نوع الجنس للمسؤوليات الأسرية التي أفادوا بأنهم شاهدها في بيوت طفولتهم. وتقتصر المهام التي تعتبر عادة أنثوية، مثل التنظيف وغسل الملابس وإعداد الطعام، على النساء بشكل حصري تقريباً. ولم يشارك من الذكور في أي من هذه المهام سوى نسبة ضئيلة. وترتفع مشاركة الرجال الذين سبق لهم الزواج في الشؤون المنزلية في الأدوار الذكورية التقليدية مثل دفع الفواتير وإجراء الإصلاحات المنزلية. وتكاد تكون المشاركة متطابقة في شراء الطعام ووضع الميزانيات الأسبوعية بين الرجال والنساء الذين سبق لهم الزواج.

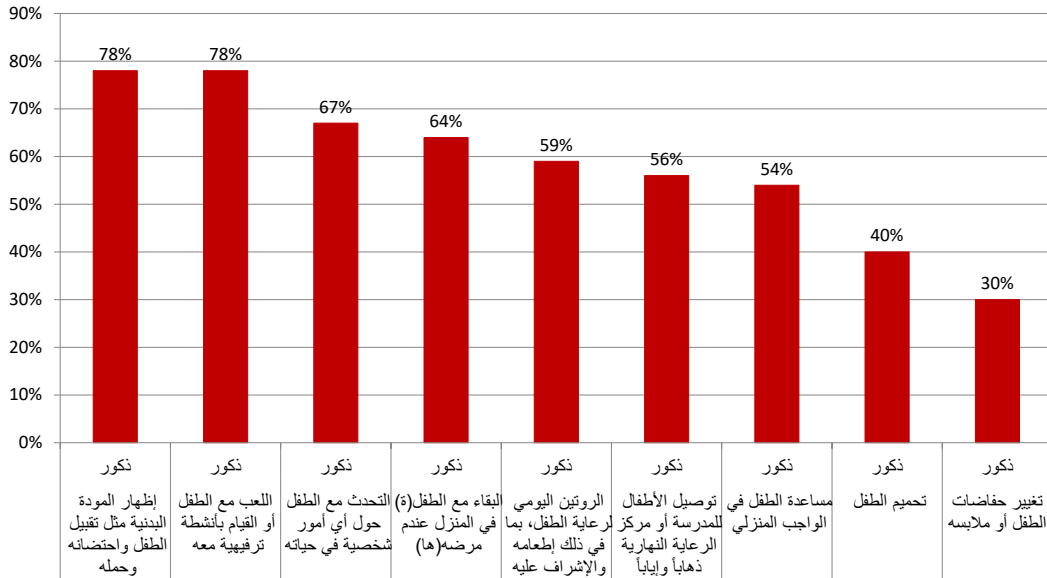
لم يكن للتغيرات في وقت ومكان العمل بسبب جائحة كورونا تأثير كبير على تحمل النساء لأعباء الرعاية والأعمال المنزلية. فعند السؤال حول مدى تأثر تقسيم العمل المنزلي بجائحة كورونا، أكد أكثر من ثلثي الرجال أن تقسيم الأعمال المنزلية ظل كما هو. ووافق 54% من النساء على عدم حدوث تغييرات كبيرة في تنظيم الأعمال المنزلية. غير أن 40% من المجيبات يؤكدن فعلاً أنهن اضطلعن بمزيد من المهام المنزلية، مقارنة بنسبة 14% فقط من نظرائهن الذكور الذين ذكروا نفس الشيء. ويقول 24% من الرجال السوريين إنهم تحملوا مزيداً من المسؤوليات الأسرية خلال الجائحة. وذكر 41% من النساء السوريات أن أعباء العمل المنزلية زادت عليهن أيضاً.

حتى مع قيام النساء بغالبية الأعمال المنزلية، يحتفظ الرجال بدور مهيمن في القرارات الأسرية، وهذا نمط ثابت عبر الأجيال. يذكر 73% من الرجال أيضاً أن كلمتهم هي الكلمة النهائية في القرارات في الأسرة، مقارنة بنسبة 40% فقط من النساء اللاتي يدعين ذلك. غير أنه لا غرابة في أن يشعر الرجال أكثر من النساء بأن هذا هو التقسيم المناسب للسلطة الأسرية. فوفقاً للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الأردن، فإن 73% من الذكور المجيبين مقابل 40% من النساء المجيبات يتفقون على أن الرجال يجب أن يتمتعوا بسلطة اتخاذ القرارات في الأسرة. ولا تظهر النتائج أي اختلاف كبير في ردود الذكور في هذا الموضوع عند تقسيمها حسب السن أو مستوى التعليم، مما يشير إلى أن السلطة غير المتساوية فكرة راجحة بين الرجال والنساء الحاصلات على تعليم عالٍ أقل ميلاً إلى اعتقاد أن الرجال ينبغي أن تكون لهم الكلمة الأخيرة في القرارات الأسرية، في حين أن النساء الأكبر سناً أكثر ميلاً لقبول الدور المركزي للرجل في صنع القرار.

لا يزال العديد من الرجال مؤمنين بأن دورهم يكمن في المجال العام وأنه من المفترض أن يكونوا العائل الرئيسي للأسرة، في حين تقتصر واجبات المرأة على المنزل وتقديم الرعاية. ومع أن 84% من المجيبات يعتقدن أن المرأة ينبغي أن يكون لها نفس الحق الذي يتمتع به الرجل في العمل خارج المنزل، فإن 50% فقط من المجيبين الذكور يؤيدون نفس الحق. ويرفض النصف الآخر من الذكور الذين شملهم الاستقصاء فكرة عمل النساء خارج المنزل على قدم المساواة مع الرجال. والنسبة المثوية للمجيبين السوريين الذين وافقوا على العبارة أقل قليلاً من نسبة الأردنيين، حيث يؤيد 72% من النساء السوريات و 43% من الرجال السوريين حق المرأة في العمل خارج المنزل.

يشهد التصور بشأن دور الأبوة في تربية الأطفال تغيراً إيجابياً، ويجري تطبيع مشاركة الرجال في رعاية الأطفال في المجتمع الأردني. في حين لا تزال المرأة تعتبر المسؤولة في المقام الأول عن رعاية الأطفال، فإن مفهوم مساهمة الرجل في هذه الرعاية أخذ في التغير. ويتفق 97% من الرجال والنساء الأردنيين على أنه "من الطبيعي والمقبول للرجال احتضان الأطفال الصغار أو حملهم واللعب معهم". ويؤكد 63% من المجيبين من الرجال أيضاً أنهم يقضون وقتاً قليلاً جداً مع أبنائهم. وأفاد ما لا يقل عن 75% من الرجال والنساء بأنهم يؤيدون قانوناً يمنح الآباء إجازة أبوة أطول، ويفضل معظمهم الحصول على إجازة تصل إلى أسبوعين.

الشكل 2. النسبة المئوية للرجال الذين سبق لهم الزواج الذين يقولون إنهم قاموا بمهام رعاية الأطفال تجاه أصغر أبنائهم (دون سن 18 عاماً) بينما كان ذلك الطفل يعيش في المنزل، 2022



تكشف البحوث النوعية أنه على الرغم من الزيادة في عدد حالات الطلاق في الأردن، فإنه لا يزال يعتبر على نطاق واسع من المحظورات ويجب منعه بأي ثمن. وأشار العديد من المجيبات إلى أن النساء يضطرن إلى تحمل العنف ضد النساء لمنع وقوع الطلاق. ويذكرن أنه حتى وإن كانت العلاقة ضارة، فإن الطلاق أسوأ ضرراً. وتعاني النساء من الضغوط الاجتماعية والعنف، ويمكن أن يتعرضن للضغط من قبل والديهن لتحمل العنف المنزلي لمنع جلب العار للأسرة بسبب طلاقهن. وفي الوقت نفسه، تخشى النساء فقدان حضانة أطفالهن من جراء ذلك.

”قطعت أسرة جرتي علاقاتها معها لأنها تطلقت. وكانت قد تطلقت لأن زوجها ضربها وعذبها وكان وجهها مغطاً بالدم. وفي النهاية، قطعت أسرتها علاقاتها معها لأنهم يرفضون السماح لبناتهم بالطلاق. ما الذي ينتظرونه؟ هل ينتظرون موتها؟ لا أحد يرغب في تدمير أسرته، لكن سوء المعاملة يجبرك على ذلك.“

— امرأة فلسطينية تعيش في شرق عمان

النساء في الأردن أكثر عرضة من الرجال للتشكيك في حق تعدد الزوجات، لكنهن مع ذلك لا يؤيدن بأغلبية ساحقة إجراء تغيير تشريعي لحظر هذه الممارسة. وتقول 85% على الأقل من النساء الأردنيات إنهن يرفضن السماح لبناتهن بالزواج من رجل لديه أكثر من زوجة، مقارنة بنسب أقل بكثير بين الرجال. حيث يعارض 53% من الرجال في الفئة العمرية 50 عاماً فأكثر زواج بناتهم من زوجات إضافيات، في حين أن 32% فقط من الرجال في العشرينيات يرفضون مثل ذلك الفعل. وتشير هذه النتيجة إلى أن الأجيال الشابة من الرجال قد تدعم على وجه الخصوص الحفاظ على الوضع الراهن.

سادساً. العنف ضد النساء

تمتد سلطة الرجال على النساء لتشمل التحكم في تحركاتهن وحرياتهن الأخرى. وعلى الرغم من وجود ميل بين المشاركين في الاستقصاء إلى الإفادة عن المشاركة المتساوية في القرارات المهمة في المنزل، فإن بيانات الدراسة الاستقصائية تشير إلى أن قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحركتها والوقت المقضي خارج المنزل لا تزال محدودة. وأفاد أكثر من ثلث المشاركين من الذكور والإناث بأن القرارات بشأن ما إذا كانت الزوجة (والزوج) تقضي وقتاً مع الأسرة أو الأصدقاء أو تذهب إلى خارج المنزل تتخذ بصورة مشتركة. ومع ذلك، فإن قدرة الزوج على تقرير كيفية قضاء زوجته وقتها أعلى بكثير من تأثير الزوجة على قرارات زوجها لزيارة الأقارب أو الأصدقاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ثلث المجيبات يؤكدن أن أزواجهن يتحكمون في إمكانية اتصالهن بوسائل التواصل الاجتماعي. ويؤكد نصف الإناث أن للزوج سلطة اتخاذ القرار على حياتهن الاجتماعية وعلى ما يرتدينه. بل إنه من المرجح أن يؤكد المجيبون الذكور سيطرة الرجال على مختلف جوانب حياة الزوجة.

من المظاهر الأشد للسلطة والتحكم غير المنصفين، معاناة النساء من العنف والتحكم المتكررين من جانب أزواجهن وأفراد الأسرة الذكور. ووفقاً للبيانات الكمية، تؤكد 20% من النساء معاناتهن من أنواع مختلفة من العنف البدني على مدى حياتهن، ويفيد 13% من الرجال بارتكابهم أعمال عنف جسدي ضد زوجاتهم. ويظهر التحليل الكمي أيضاً أن أغلبية مجموع المجيبين (74% من الرجال و 81% من النساء) لا يتفقون مع الفكرة القائلة بأن ”هناك أوقاتا تستحق فيها المرأة أن تتعرض للضرب“. وكذلك لا يتفق 72% من الرجال والنساء مع الفكرة القائلة بأنه ”ينبغي للمرأة أن تتسامح

مع العنف للحفاظ على تماسك الأسرة“. ومع ذلك، يظهر التحليل النوعي جانباً أكثر تعقيداً. ففي المقابلات المتعمقة والمناقشات الجماعية المركزة، يشعر المشاركون على حد سواء بأن العنف ضد النساء أكثر تواتراً على الأرجح (وبالتالي غير مبلغ عنه بشكل كاف في الاستقصاء). وتتفق جميع المجيبات على أن هناك “خطأ عميقاً” لدى الرجل الذي يلجأ إلى ممارسة العنف ضد الشريك الحميم، وأن “الفقر” أو “البطالة” أو “المخدرات” أو “البعد عن الدين (عدم التدين)” يمكن أن يكون السبب الرئيسي. وفي الوقت نفسه، يتفقون جميعاً على أنه «لا يوجد عذر لمثل هذا السلوك».

”لقد تعرضت للعنف من قبل زوجي. كان يذلني ويضربني. وكنت تحت ضغط كبير ولكنني انفجرت في النهاية وتركت المنزل. كنا على وفاق، ولكن بمجرد أن يزور عائلته، فيتحدثون بالسوء عني أمامه بسبب حالتي الطبية ... وعندما يريد أن يضربني، كنت أقول له ”أنت زوجي ويمكن أن تضربني، ولكن من فضلك قل لي ما الخطأ الذي فعلته؟“ كان يضربني طوال الوقت، وأحياناً بمجرد أن يعود إلى المنزل“.

- امرأة أردنية تبلغ من العمر 42 عاماً، مشاركة في إحدى المقابلات المتعمقة

يقع أكثر من ثلث أعمال العنف الأسري بين الزوجين أمام الأطفال، وهو واقع يبعث على القلق بالنظر إلى النقل القوي لهذه التجارب بين الأجيال. تقول نسبة تصل إلى 38% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الدراسة الاستقصائية واللواتي أبلغن عن تعرضهن لنوع أو أكثر من العنف المنزلي في حياتهن إن العنف وقع أمام أطفالهن. وتذكر 27% أنه حدث خلال فترة الحمل. وتبلغ هذه الأرقام تقريباً ضعف الأرقام التي أبلغ عنها مرتكبو العنف الذكور. وكما ذكر الرجال والنساء على حد سواء، فإن أعمال العنف البدني هي أكثر أشكال الإساءة شيوعاً التي تحدث أمام الأطفال أو أثناء الحمل.

لا تزال المرأة تعتبر مسؤولة عن شرف الأسرة - وقد تعاقب بدنياً بسببه. ومع أن الأغلبية لا توافق على ممارسة العنف البدني ضد النساء، فإن أكثر من نصف المجيبات و 82% من الرجال يتفقون على أن الفتاة أو المرأة تستحق عادة عقوبة من أسرتها (الذكور/الأولياء) لحماية شرفها.

يرتكب التحرش الجنسي في الشوارع عادة من قبل رجال الحضر وتتعرض له نساء المناطق الحضرية؛ مع إلقاء اللوم على النساء في كثير من الأحيان أو اعتبارهن مسؤولات عن «إثارة» التحرش. وعلى الرغم من أن غالبية الرجال والنساء يبلغون عن عدم ممارسة التحرش الجنسي بأشكاله المختلفة أو التعرض له، فإن البيانات النوعية تظهر أن الواقع على الأرض مختلف وأن التحرش ممارسة شائعة. وفضلاً عن ذلك، يتفق 64% من الرجال الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية و 80% من النساء اللاتي شملهن الاستقصاء على أن النساء اللاتي يرتدين ملابس استفزازية يتحملون وزر التعرض للمضايقة، و 53% من جميع المجيبين يذكرون بأن النساء يعجبهن الاهتمام الذي يبديه الرجال المتحرشون بهن.

الشكل 3. النسبة المئوية للمجيبين الموافقين أو الموافقين بشدة على عبارات مختارة عن التحرش الجنسي والمضايقات في الشوارع ، الأردن 2022

أنواع التحرش/الاعتداء الجنسي	الرجال (المرتكبون)		النساء (المتعرضات)	
	مدى الحياة (%)	آخر 12 شهراً (%)	مدى الحياة (%)	آخر 12 شهراً (%)
التحديق	40	25	40	18
المغازلات أو التعليقات الجنسية	12	8	32	13
المطاردة أو المتابعة	8	3	23	9
المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية الفاحشة	3	2	9	4
التحرش عبر الإنترنت	7	3	9	5
لمس غير مرغوب فيه لأجزاء حميمة من جسمك	2	1	3	1
الكشف عن أعضائه الخاصة	2	1.5	4	1
الإجبار على ممارسة الجنس	1	0.5	1	1
أي من أعمال التحرش/الاعتداء الجنسي المذكورة أعلاه	43	27	48	23

كان المجيبون السوريون وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة أكثر ميلاً إلى مناقشة تجارب تنمر الأقران والمضايقات في البحوث النوعية. ويشير العديد من الشباب السوريين في المناقشات النوعية إلى أنهم شهدوا أعمال عنف في شكل تنمر الأقران في المدارس أو الأحياء التي يعيشون فيها. ويذكر الرجال السوريون والأردنيون أيضاً أنه مع تفشي جائحة كورونا، أصبح الجميع أكثر توتراً، وبدأ الآباء يضربون أطفالهم أحياناً، لأن الجميع اضطروا إلى البقاء في المنازل طوال الوقت، وكان ذلك صعباً للغاية، لاسيما في أماكن المعيشة الصغيرة للغاية.

”لدينا أطفال سوريون يتعرضون للتنمر في المدارس. وسمعنا أن ذلك لم يكن إلا لأنهم سوريون، وسمعناهم بآذاننا، ولكن علينا أن نصمت. لا يمكننا التحدث [...] على سبيل المثال، جاء ابني إلي، وكان مستاء من صديقه. أعني أنهم أطفال. قال له صديقه ”سوري، نوري“، وهو ما يعني أنه سوري، لم يتلقى تربية صحيحة. قلت له: صغيري، نحن سوريون، لكننا مهذبون وأذكياء. هكذا، أعدت إليه بعض الثقة.“

– امرأة سورية تبلغ من العمر 45 عاماً

سابعاً. الصحة ونوعية الحياة

غالباً ما تسعى النساء في الأردن للحصول على الخدمات الصحية أكثر من الرجال. وقد سعت غالبية الرجال والنساء على حد سواء إلى الحصول على الخدمات الصحية في السنوات الخمس الماضية. غير أن الرجال الأردنيين أفادوا باستخدام الخدمات الصحية بمعدلات أقل، حيث لم يلتمس ثلثهم المساعدة الصحية قط أو لم يحصلوا على هذه الخدمات منذ أكثر من خمس سنوات. وأجابت 9% فقط من الأردنيات الإجابة نفسها.

وعلى الرغم من أن الرجال يلتمسون الرعاية الصحية في كثير من الأحيان، فإن الرجال ينخرطون في سلوكيات تتعلق بالصحة محفوفة بالمخاطر، أكثر من النساء، من بينها التدخين. يقول 65% من الرجال الأردنيين و 54% من الرجال السوريين إنهم مدخنون. وعلى النقيض من ذلك، أفادت 20% من الأردنيات و 15% من السوريات بأنهن مدخنات. ومن بين الرجال المدخنين، ذكر 25% أنهم تعرضوا لمشكلات صحية متصلة بالتدخين. وكون الفئة المتبقية من المدخنين الذكور (75%) لا تعتقد أن التدخين تسبب لهم شخصياً في أية مشكلات صحية، فقد يسهم ذلك في انخفاض معدلات الاستفادة من الرعاية الطبية لدى المجيبين. والسوريون أكثر حرصاً من المواطنين الأردنيين، وخاصة النساء، على الإقلاع عن التدخين. حيث يعرب حوالي 85% من النساء السوريات المدخنات و 82% من المدخنين السوريين عن رغبتهم في التوقف عن التدخين. وتعد الفئات العمرية الأصغر سناً من بين الفئات الأكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن التدخين.

النساء أشد التزاماً بالإرشادات الخاصة بمكافحة جائحة كورونا من الرجال. وتؤكد الغالبية العظمى من الرجال والنساء على حد سواء أن تفاعلاتهم الاجتماعية تأثرت بجائحة كورونا. ويقول المجيبون إن ممارسات مثل المصافحة، والتقبيل على سبيل التحية، وحضور التجمعات الجماهيرية، وتدخين الشيشة في الخارج، تقلصت جميعها، بل ذهب البعض إلى حد القول بأنهم توقفوا عن استخدام أيديهم لتناول المنسف. ومع ذلك، فإن الأنماط الصحية القائمة على نوع الجنس تنطبق على الجائحة أيضاً، حيث ذكرت غالبية المجيبات أنهن كن يغطين وجوههن دائماً بأقنعة، ويتبعن القيود الحكومية أثناء الجائحة، مقارنة بحوالي ثلث إلى نصف المجيبين الذكور فقط.

يفيد حوالي 7% من الرجال و 5% من النساء بأن لديهم أفكاراً انتحارية. ومن بين المجيبين الذين قالوا إنهم فكروا في إنهاء حياتهم، يعترف العديد من الرجال (45%) والنساء (40%) بالتفكير في هذا الاحتمال في الآونة الأخيرة. وكما هو الحال في جميع البلدان، فإن المناقشات المفتوحة بشأن الانتحار والأفكار الانتحارية يعد أمراً مشيناً، ولذا فإن التوصل إلى فهم كامل لهذه المسألة أمر صعب المنال.

المجيبون السوريون على وجه الخصوص مهمومون بشأن الحاضر وقلقون بشأن المستقبل. وترى الغالبية العظمى من المشاركين السوريين، ذكوراً وإناثاً، أنهم لا يشعرون بالأمان بوجه عام (90% و96% على التوالي). وأفاد 93% من الرجال السوريين و 89% من النساء السوريات بأنهم يشعرون بالثقة في قدرتهم على حماية أسرهن، ولكن 91% على الأقل من الرجال و 96% من النساء يشعرون بقلق شديد إزاء مستقبلهم كذلك.

ما الذي يمكن عمله؟

تظهر النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الأردن أنه على الرغم من اتخاذ خطوات بطيئة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن السلطة الأبوية لا تزال مهيمنة في الحياة العامة والخاصة. وبوجه عام، فإن الرجال والنساء على السواء يتخذون مواقف غير منصفة بشأن حقوق المرأة ومسؤولياتها. ومع ذلك، يبدو أن كثيراً من النساء، ولا سيما الحاصلات منهن على مستوى تعليمي أعلى، أكثر إدراكاً لأهمية تغيير الديناميكيات الاجتماعية والتشريعات والقوانين من أجل توسيع نطاق التمكين والمساواة. ومن المثير للاهتمام أن البيانات تظهر عدم تأثير السن ولا المستوى التعليمي للمجيبين الذكور تأثيراً كبيراً على كيفية نظرهم إلى حقوق المرأة، مما يشير إلى أن هذه الأشكال من التمييز موجودة على نطاق واسع. كما أدت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا والقيود الاجتماعية التي صاحبتهما إلى إبطاء التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

غير أن الصورة ليست قاتمة تماماً، حيث يوجد دعم كبير لمشاركة الآباء في رعاية الأطفال وإجراء بعض التغييرات التشريعية لحماية حقوق المرأة. وقد وقفت الدراسة الاستقصائية في الأردن على مواقف أكثر إيجابية تجاه الحقوق القانونية للمرأة، مثل دعم نقل جنسية الأم إلى أبنائها. ويبدو أيضاً أن هناك تحولاً إيجابياً في الموقف تجاه دور المرأة في المجالات العامة والمناصب القيادية. وعلى الرغم من أنه لا يزال ينظر إلى مسؤولية المرأة وواجباتها على أنها قاصران على المجال الخاص كمقدمات للرعاية، يبدو أن هناك دعماً أكبر وأكثر لاضطلاع الرجال بأدوار أعمق كأباء ومقدمين للرعاية أيضاً.

يمكن استخدام هذه النتائج وغيرها من نتائج الدراسة لتعزيز السياسات والبرامج والحملات في الأردن بطرق عديدة. ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الاستقصائية في بناء فهم لممارسات ومواقف الرجال والنساء بشأن المساواة بين الجنسين من أجل إثراء الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ودفعها ومتابعتها، ولا سيما على مستوى صنع القرارات العامة. ومن خلال امتلاك نقاط بيانات جديدة ثرية للغاية، فإن التحركات الرامية إلى منع العنف ضد النساء، وتعزيز الأعمال الكاملة لحقوقها، وتحقيق المساواة في أعمال الرعاية، وإحداث تحول في الأعراف الاجتماعية، سيصير لديها الآن أداة جديدة قوية للاسترشاد بها في جهودها. وأي شخص يرغب في الاستفادة من هذه البيانات لدفع عجلة التغيير السريع والقوي في المجتمع الأردني يجدر به القيام بما يلي:

1. الرجوع إلى النسويات المحليات، وجماعات حقوق المرأة، وحقوق الفئات السكانية الضعيفة، والحركات والأصوات الداعية إلى منع العنف، للاسترشاد بها في تحديد الأولويات وكيفيةها

ولا تعد أي من القضايا التي تناولتها هذه الدراسة جديدة أو مستغربة تماماً على جماعات النشاط المقدامة التي تعمل بالفعل لصالح الأجيال في الأردن لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. ويجب أن يكون أي جهد للنهوض بهذه النتائج على مستوى السياسات أو البرامج أو الحملات أو التعليم متناسقاً مع أهداف هؤلاء النشاطاء وجهودهم المستمرة.

2. الاستفادة من بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين لتحديد المواقف ذات الأولوية القصوى أو الأكثر ضرراً أو الأكثر شيوعاً للتصدي لها

تتيح بيانات الدراسة الاستقصائية ثراء هائلاً في فهم مشهد المواقف المتعلقة بنوع الجنس بين السكان الأردنيين والسوريين. ويجب أن يسترشد بهذا الثراء في جهود الحملات والبرامج في المستقبل. وكما أظهر القسم سادساً من هذا الملخص التنفيذي، لا يتفق المشاركون الأردنيون على نطاق واسع مع تعريفات تقييدية معينة للرجولة أو الذكورة مثل الخشونة والاكْتفاء الذاتي. ولا يعني هذا عدم وجود هذه المواقف في الأردن، بل إنها لم تظهر كأولوية قصوى مطلقة، وفقاً لردود الدراسة. وعلى النقيض من ذلك، فإن معدلات قيام المشاركين في الاستقصاء بما يلي: (أ) تبرير العقوبة المتعلقة بالشرف؛ (ب) الموافقة على القيود الشديدة المفروضة على حركة المرأة؛ (ج) منح الرجال سلطة اتخاذ القرار و«الولاية» بصورة غير متناسبة، تبرز كلها نظراً لارتفاعها بشكل خاص. ومن شأن إجراء تحليل أعمق لهذه النتائج وغيرها من النتائج أن يكون عملية مفيدة لتحديد الأولويات لحركات المساواة بين الجنسين في الأردن.

3. الاستفادة من المواقف الإيجابية الشائعة لإثبات وجود تأييد عام لجوانب معينة من المساواة

يعد الاتجاه العكسي للاستراتيجية السابقة صحيحاً أيضاً: فحيثما يبدو أن المشاركين في الاستقصاء يتخذون بالفعل مواقف إيجابية مؤيدة للمساواة بين الجنسين، يجدر بالقائمين على الحملات تحقيق أقصى استفادة من هذا الوضع وتوظيف هذه الأفكار في صورة أعراف اجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك حقيقة أن الغالبية العظمى من الرجال والنساء يشعرون بأنه «علينا، نحن الأردنيين، القيام بالمزيد من العمل لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء»، أو أن الغالبية العظمى من المجيبين الأردنيين تتفق على أنه لا يوجد ما يدعو إلى الخزي من مشاركة الرجال في رعاية الأطفال أو القيام بأعمال منزلية أخرى. وهناك أمثلة أخرى كثيرة.

4. الاستفادة من المساندة المقدمة لمختلف السياسات الواردة في ردود الاستقصاء

بالمثل، فإن العديد من المجيبين - وفي بعض الحالات، الغالبية العظمى من الرجال والنساء - يؤيدون بالفعل السياسات أو الأفكار التشريعية التي يمكن أن تحقق قدراً أكبر من المساواة في الأردن. ومن الأمثلة البارزة بوجه خاص الدعم الواسع النطاق (أكثر من 75%) الذي أعرب عنه الرجال والنساء على حد سواء عن إتاحة فرص أطول لإجازة الأبوة مدفوعة الأجر لتشجيع الرجال على القيام بدور أكثر نشاطاً في الأبوة منذ سن الطفل الأولى. وهذه النتيجة قوية للغاية في الساحة السياسية، حيث يمكنها أن تثبت للمسؤولين المنتخبين أن هذه السياسات وغيرها من السياسات الأكثر مساواة بين الجنسين تحظى بشعبية فعلية. وهناك العديد من الأمثلة الإضافية في هذه الدراسة، بما في ذلك الدعم الواسع النطاق لقدرة الأمهات على نقل جنسيتها إلى أبنائهن، وأكثر من ذلك.

5. الدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية - لا تركز فقط على ردود الأفعال

تكشف هذه الدراسة عن معدلات ملحوظة لتجارب العنف في مرحلة الطفولة وكذلك تجارب تعرض البالغين لعنف الشريك الحميم والتحرش في الشوارع. ومن المفري، لدى النظر إلى هذه النتائج، الدعوة إلى سن تشريعات أكثر وأفضل لمعاقبة مرتكبي أعمال العنف هذه. وهذا النوع من التشريعات عنصر مهم في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف، ولكنه ينبغي ألا يكون العنصر الوحيد. وتظهر الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الأردن أيضاً الروابط القوية بين تعرض الأطفال للعنف واستخدام نفس العنف في مرحلة البلوغ؛ وكذلك، فإن المواقف المبررة للعنف تعد شائعة. وفي ضوء هذه الحقائق، يمكن القول بأنه من الضروري التركيز على منع العنف قبل وقوعه، بدلاً من التركيز فقط على معاقبة الذين يستخدمون العنف، بعد ارتكابه. ويمكن أن تتخذ التدابير الوقائية أشكالاً عديدة، من الحملات على مستوى المجتمعات المحلية للتصدي للأعراف الاجتماعية الداعمة للعنف، إلى المناهج الدراسية للشباب التي تمكنهم من تعلم إقامة علاقة أكثر صحة وممارسات إدارة الغضب، إلى التشجيع على التعبير بشكل أصح وأفضل عن الذكورة غير العنيفة في وسائل الإعلام الشعبية وخارجها.

6. استكشاف طرق لمشاركة الجوانب الدقيقة بالإضافة إلى الأرقام المجردة

فتح المشاركون في البحوث النوعية في هذه الدراسة قلوبهم بسخاء وشاركوا العديد من قصصهم الشخصية للمساعدة في تعميق فهم الدراسة لديناميكيات المساواة بين الجنسين في الأردن. ولن يؤدي الاستخدام الكامل والأفضل لنتائج البحوث إلى تهميش هذه الشهادات، بل سيعتمد عليها في سرد قصص مركبة ومحددة عن عدم المساواة بين الجنسين في الأردن. والإحصاءات الكمية الواردة في هذا التقرير قوية جداً في الواقع، بجميع الطرق المعبر عنها أعلاه. ولكنها، بحكم تعريفها، لا يمكن أن تتحدث إلا عن اتجاهات عريضة، وليس عن الواقع المعاش المحدد لأي أردني أو لاجئ سوري في الأردن.

الاحتياجات غير الملبّاة

يتناول تقرير حالة آباء العالم لعام 2021، الذي يسترشد ببيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين ويبرزها، تركيزاً هيكلياً حصرياً على مسألة المساواة في أعمال الرعاية. وتتأثر أوجه عدم المساواة في الرعاية المنزلية بالعديد من أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة في مجتمعاتنا، بما في ذلك الأردن، والمدفوعة من ضعف الاستجابة الحكومية أو عدم كفاية برامج الدعم. وعلى هذا النحو، فإن أهداف الدعوة الواردة في هذا التقرير الأخير يتردد صداها في الأردن أيضاً:

1. إعداد حملات ووضع سياسات وطنية للرعاية تعترف بأعمال الرعاية وتقللها وتعيد توزيعها بالتساوي بين الرجال والنساء.
2. منح إجازة أبوية متساوية ومحمية في الوظائف ومدفوعة الأجر بالكامل لجميع الآباء كسياسة وطنية.
3. تصميم برامج للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لإعادة توزيع أعمال الرعاية بالتساوي بين النساء والرجال، مع مواصلة التركيز على احتياجات وحقوق النساء والفتيات.
4. إحداث تحول في مؤسسات القطاع الصحي لتعزيز مشاركة الآباء ابتداءً من فترة ما قبل الولادة وحتى الولادة ومرحلة الطفولة ومشاركة الرجال كمقدمي رعاية.
5. تعزيز وترويج مبادئ الرعاية بين الذكور في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرئيسية الأخرى التي تنشأ وترسخ فيها الأعراف الاجتماعية.
6. اصلاح ظروف أماكن العمل، وثقافتها، وسياساتها لدعم تقديم العمال للرعاية – والإلزام بتلك التغييرات في التشريعات الوطنية.
7. مساءلة القادة السياسيين الرجال عن دعمهم لسياسات الرعاية، مع الدعوة إلى تحقيق مساواة المرأة مع الرجال في ما يخص القيادة السياسية.

تقدم نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن رؤى قيّمة لفهم المواطن التي تستلزم التغيير والتقدم الذي يتم إحرازه نحو مجتمع أكثر إنصافاً بين الجنسين. ويرد في النسخة الكاملة للتقرير عرض أكثر عمقاً للنتائج الواردة في جميع الموضوعات السبعة التي يتناولها. ويشكركم المؤلفون بصدق على اهتمامكم ويدعونكم لزيارة <http://www.menandgendersurvey.com> و <http://www.images-mena.org> لمعرفة المزيد عن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين محلياً وإقليمياً وعالمياً.

